حوكمة الاستثمار السياحي ودوره في تحقيق التنمية المحلية

الإمارات العربية المتحدة أنموذجا

الباحثة وفاء بن سيدي إبراهيم

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

جامعة محمد خيضر – بسكرة- الجزائر

wafa.bensidibrahim@gmail.com

الملخص:

تعتمد العديد من الدول على قطاع السياحة كمورد أساسي لتحقيق التنمية المحلية، لما تدره من إيرادات لها الأثر الايجابي على النمو الاقتصادي للدولة، حيث تعتبر السياحة من أكبر القطاعات الاقتصادية المنتجة للثروة. من هذا المنطلق تحول النشاط السياحي من ظاهرة إنسانية ولع الأثرياء بها، الى اهتمام دولي احتل أولوية في أجندات الحكومات لترقية هذا القطاع، لما له من أبعاد اقتصادية، اجتماعية، ثقافية وبيئية. ولمواكبة المعايير الدولية وتعزيز هذا القطاع الحيوي، في ظل هذه المعطيات سعت دولة الإمارات العربية المتحدة جاهدة لتوفير مناخ استثماري ضمن سياساتها واستراتيجياتها السياحية. تعالج هذه الورقة البحثية حوكمة الاستثمار السياحي ودوره في تحقيق التنمية المحلية لدولة الإمارات العربية المتحدة، من خلال التطرق الى حوكمة الاستثمار السياحي-التنمية المحلية مقاربة مفاهيمية ثم السياسة التنموية السياحية لدولة الإمارات العربية المتحدة والمحور الثالث خصص لحوكمة للاستثمار السياحي كآلية لتحقيق التنمية المحلية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة- الاستثمار السياحي-التنمية المحلية-دولة الإمارات العربية المتحدة.

Résumé

Nombreux pays comptent sur le secteur de tourisme comme ressource principale du développement local, vu que ce dernier leur apporte du bien pour leur développement économique, d'où le tourisme estconsidéré comme le plus grand des secteurs économiques producteurs de richesse. De cela, le mouvement touristique qui était un acte humain est devenu un intérêt mondial prioritaire dans les agendas gouvernementaux pour l'avancement de ce secteur grâce à ses dimensions économiques, sociales, culturelles et environnementales. Et pour suivre les normes internationales et renforcer ce secteur vital, à l'ombre de ces données l'Emirats Arabes Unies a essayé de fournir un climat d'investissement dans ses politiques et ses stratégies touristiques. Cette fiche interprète la gouvernance de l'investissement touristique et son rôle dans le développement local d'Emirats Arabes Unies, en abordant les points suivants: La gouvernance de l'investissement touristique- le développement local, approche conceptuelle. La politique du développement d'Emirats Arabes Unies. L'investissement touristique comme mécanisme de réalisation du développement local dans Emirats Arabes Unies.

مقدمة:

تحول النشاط السياحي من ظاهرة إنسانية ولع الأفراد بها، إلى اهتمام دولي احتل أولوية في أجندات الحكومات، حيث أصبحت العديد من الدول تعتمد على قطاع السياحة كمورد أساسي لتحقيق التنمية المحلية. من خلال ربطه ببقية القطاعات الأخرى بغرض النهوض بالاقتصاد المحلي. ومن ثم فان صناعة السياحة هي مسؤولية الجميع، تتطلب تكاتف الجهود بين الهيئات المحلية والمجتمع المحلي، وتعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة واحدة من بين الدول التي أحرزت تقدما ملموسا بفضل الحوكمة الرشيدة للمشاريع المحلية عامة والمشاريع السياحية خاصة،وقد أولت الدولة اهتماما خاصا بالاستثمارات السياحية المحلية والأجنبية، لتنويع مصادر دخلها، حيث عملت على تهيئة مناخ أفضل للتنمية خارج قطاع المحروقات.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من خلال أهمية الموضوع الذي تعالجه والمتعلق بدور حوكمة الاستثمار السياحي في تحقيق التنمية المحلية، إذ تعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة رائدة في هذا المجال وحققت قفزة نوعية، وتخلصت من تبعيتها للنفط وأصبحت السياحة من أكبر القطاعات الاقتصادية المنتجة للثروة ومن هذا المنطلق نطرح الاشكالية التالية:

كيف تساهم حوكمة الاستثمار السياحي في تحقيق التنمية المحلية في دولة الامارات العربية المتحدة ؟

ولمعالجة هذه الاشكالية نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مفهوم حوكمة الاستثمار السياحي والتنمية المحلية ؟
- ما السياسات التنموية السياحية التي انتهجتها دولة الإمارات العربية المتحدة ؟
- كيف يساهم الاستثمار السياحي في تحقيق التنمية المحلية في دولة الامارات العربية المتحدة من منظور الحوكمة ؟

وللإجابة عن الإشكالية المطروحة نصوغ الفرضيات التالية:

-تؤدي حوكمة الاستثمار السياحي المحلي والأجنبي إلى ترقية قطاع السياحة.

- يؤدي ارتفاع قيمة الإيرادات السياحية في دولة الإمارات العربية المتحدة إلى تحقيق التنمية المحلية.

منهج الدراسة:

تم اتباع المنهج الوصفي للوقوف على السياسات التنموية السياحية لدولة الامارات العربية المتحدة، وتم استخدام منهج دراسة الحالة واختيار دولة الامارات كتجربة رائدة

في جذب الاستثمارات الأجنبية، وحققت مؤشرات عالمية في هذا المجال، كما تم الاستعانة بالاقتراب النسقي والذي تركز الدراسة فيه على تطبيق حوكمة الاستثمار السياحي كآلية لتنويع الدخل القومي وتحقيق التنمية المحلية، وما حققته من مخرجات على ارض الواقع.

أولا - حوكمة الاستثمار السياحي-التنمية المحلية مقاربة مفاهيمية:

1-1- الاطار المفاهيمي لحوكمة الاستثمار السياحي

1- ماهية الحوكمة Governance :

إن كلمة الحوكمة مشتقة من الفعل اليوناني Kubernao وهي تعني توجيه، وقد استخدمهُ أفلاطون لأول مرة بالمعنى المجازي ثم انتقلت إلى اللاتينية واستخدمت كلمة Steering للتعبير عنها وتعني يدير أو يوجه. أما مصطلحات الحوكمة الحكمانية، إدارة الحكم، الإدارة المجتمعية هي الترجمة المختصرة التي ا رجعت للمصطلح Corporate governance، والتعريف العلمي لهذا المصطلح فهو يعني: "أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة " وقد تعددت تعاريف مصطلح الحوكمة، فعرف قاموس أكسفورد الحوكمة بأنهُ فعل Act أو وظيفة الحكم function of governing [1].

-أما مؤسسة التمويل الدولية IFC فقد عرفت الحوكمة على انها " النظام الذي يتم من خلالهِ إدارة الشركات والتحكم في أعمالها"[2].

2- نشأة مفهوم الحوكمة:

مصطلح الحوكمة gouvernance قد عرف تأصيله التاريخي عدة اختلافات شأنه شأن الترجمة في القرن الثالث عشر فيعود أصل الكلمة gubernan يعني قيادة الباخرة الحربية إلى اللغة اليونانية،ثم ظهر في القرن الخامس عشر في الفرنسية أين تم استخدامه ليعبر عن وصف فن أو طريقة الحكم وكان يستعمل في ذلك الوقت كمرادف لمصطلح يعبر عن الحكومة، حتى القرن السادس عشر 16 أين استعمل في اللغة الانجليزية بالمصطلح الحالي ليعبر عن وصف فن أو طريقة الحكم وكان يستعمل في ذلك الوقت كمرادف لمصطلح يعبر عن الحكومة،حتى القرن السادس عشر 16 أين استعمل في اللغة

[1] – أنمار أمين البراوي، محددات الحوكمة دراسة قياسية لعينة مختارة من الدول. المؤتمر العلمي الدولي عولمة الإدارة في عصر المعرفة. جامعة الجنان. طرابلس- لبنان. 15-17 ديسمبر2012. ص4.

[2] – غرفة أبو ظبي، "أساسيات الحوكمة مصطلحات ومفاهيم". سلسلة النشرات التثقيفية لمركز ابو ظبي للحوكمة. متحصل عليه: تاريخ زيارة الموقع: 28-05-2017

www.adccg.ae/Publications/Doc-30-7-2013-12729.pdf

الانجليزية بالمصطلح الحالي ثم استخدم كمصطلح قانوني ليستعمل في نطاق واسع للتعبير عن تكاليف التسيير في عام 1997 [1] .

3- مفهوم الحوكمة المحلية LOCAL Governance:

الحوكمة المحلية الرشيدة good local government هي استخدام السلطة السياسية وممارسة الرقابة على المجتمع المحلي من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتتمثل عناصر الحوكمة المحلية الرشيدة: يوضح الاعلان الذي صدر عن مؤتمر الاتحاد الدولي لإدارة المدن الذي عقد في صوفيا مؤخراً عناصر الحوكمة المحلية الرشيدة على النحو الآتي:

-نقل مسؤولية الانشطة العامة الملائمة الى المستويات المحلية المختلفة بموجب القانون.

-لامركزية مالية وموارد كافية للقيام بتلك الانشطة على المستوى المحلي.

-مشاركة حقيقية للمواطن في صنع القرار المحلي.

- تهيئة الظروف التي من شأنها خصخصة الاقتصاد المحلي[2]

4 - مرتكزات الحوكمة:

أ- مبادئ الحوكمة:

هناك العديد من المرتكزات التي يجب توفرها من اجل تحقيق الحوكمة منها:

-الشفافية وتتمثل بإتاحة البيانات والمعلومات للمواطنين وبالوقت المناسب عن أنشطة ومجالات عمل الحكومة بطريقة يمكن الاعتماد عليها والتي يمكن من خلالها مساءلة ومحاسبة المسئولين عن أعمالهم مما يساعد المواطنين على تحديد ما ينبغي تغيره أو تحسينه.

-حرية الصحافة والإعلام والتي تقود إلى تعزيز الشفافية من خلال تسليط الأضواء على حالات الفساد وانتهاكات القوانين وتحديد أوجه القصور في الأداء الحكومي.

---

[1] - خيرة بن عبد العزيز،" الحكم الراشد بين المفهوم الغربي والإسلامي دراسة مقارنة ". أطروحة دكتوراه قسم العلوم السياسية. جامعة الحاج لخضر -باتنة -2013-2014. ص 15.

[2] - أكرم الياسري، " التحول من الحكومة المحلية الى الحوكمة المحلية الرشيدة". متحصل عليه: تاريخ زيارة الموقع: 24-07-2017.

http://tourism.uokerbala.edu.iq/index.php/2014-09-20-07-06-36/136-2014-09-19-16-11-22/684-2015-02-12-16-11-23

-تعزيز القدرات الإحصائية، والحوكمة الرشيدة الشعبية من خلال منظمات المجتمع المدني وانشاء هيئة متخصصة بالنزاهة.

-الحد من هيمنة المسئولين الحكوميين وإصلاح الهيئات الحكومية التي تتبع إجراءات بيروقراطية معقدة للحد من استغلال السلطة باتجاه الحد من الفساد.

-إصلاح السلطة القضائية وتقوية الرقابة على السلطة التنفيذية لتتمكن السلطة القضائية من الإشراف على تنفيذ القوانين بكفاءة ونزاهة ومساءلة كبار الموظفين الحكوميين عند تشخيص حالات الانحرافات السلبية.

– بناء آليات واضحة المعالم لتضييق حالات الفساد من خلال تنشيط الرقابة[1].

ب– أبعاد الحوكمة:

وتم تحديد الحوكمة بصورة يمكن تكميمها وقياسها، وتم الحديث عن ستة معايير لثلاثة أبعاد:

-الأول: المتعلق بعملية اختيار وتغيير ومراقبة أداء الحكومات مشاركة المواطنين في اختيار الحكومة وثانيهما: المساءلة وسائل تداول السلطة ودور المواطنين في مساءلة المسئولين.

-الثاني: يتعلق بقدرة الحكومة على صياغة وإنفاذ سياسات ناجحة لإدارة الموارد المتاحة، ويتفرع عنه بدوره مؤشران مركبان: أولهما يقيس كفاءة أداء الحكومة كفاءة توفير الخدمات العامة

وكفاءة الجهاز البيروقراطي ونجاح الحكومة في تحقيق برنامجها؛ أما ثانيهما فينظر في فعالية هذه السياسات ومعايير النجاح والفشل في صياغته.

– الثالث: ويقيس درجة مؤسسية الدولة واحترام كلا طرفي عملية الحكم الرئيسيين – أي الحكومة والمواطنين – لها من خلال مؤشر احترام سيادة القانون ومؤشر مكافحة الفساد في النظام أما عن صندوق النقد الدولي، ففي عام السياسي والحياة العامة[2].

[1] – أنمار أمين البراوي، مرجع سابق. ص ص 5-6.

[2] – برنامج الديمقراطية وحقوق الإنسان كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة. د.ت. ن. ص ص19- 20.

2-1- مفهوم الاستثمار السياحي Tourism Investment

1- تعريف السياحة:

ورد أول تعريف للسياحة سنة 1905 م للألماني FREULER.E.G "السياحة هي ظاهرة من ظواهر عصرنا، تنبثق من الحاجة المتزايدة إلى الراحة وإلى تغيير الهواء، وإلى مولد الإحساس بجمال الطبيعة ونمو هذا الإحساس، وإلى الشعور بالبهجة والمتعة من الإقامة في 5 مناطق لها طبيعتها الخاصة، وأيضا إلى نمو الاتصالات على الأخص بين شعوب مختلفة[1]

وتعرف المنظمة العالمية للسياحة WTO السياحة بأنها " نشاط من الأنشطة التي تتعلق بخروج الفرد عن الوسط الذي يقيم فيه ولمدة لا تتجاوز السنة متواصلة، لغرض الترفيه والاستمتاع أو غيرها على ألا تكون مرتبطة بممارسة نشاط بهدف الحصول على دخل[2]".

2- أهمية السياحة:

-تعتبر السياحة أحد مصادر الدخل الوطني.

- توفير قدر من العملة الأجنبية اللازمة لعمليات التنمية وذلك من خلال مساهمة رؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمارات الخاصة بقطاع السياحة المدفوعات التي تحصل عليها الدول مقابل منح تأشيرات الدخول، فروق تحويل العملة للإنفاق اليومي للسياح على السلع والخدمات المتعلقة بقطاع السياحة.

- تؤدي السياحة من خلال تنمية المناطق السياحية إلى تطوير وتنمية المناطق العمرانية الجديدة الأقل حظا في التنمية مما يحقق قدر من التوازن الإقليمي في التنمية، ويترتب عليه إعادة توزيع الدخول بين المدن السياحية الجديدة والتقليدية[3].

---

[1] - دليلة طالب، عبد الكريم وهراني، "السياحة أحد محركات التنمية المستدامة نحو سياحية مستدامة". الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات. الطبعة الثانية: نمو المؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي، المنعقد بجامعة ورقلة يومي 22 و23 نوفمبر 2011. ص 571.

[2] - صليحة عشي،" الأداء والأثر الاقتصادي والاجتماعي للسياحة في- الجزائر، تونس، المغرب". أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية والتجارية.جامعة الحاج لخضر-باتنة- 2011/2010. ص 4.

[3] - هاني نوال، "تنافسية القطاع السياحي في الدول العربية". مجلة الباحث. العدد: 13، 2013. ص 74.

- السياحة هي وسيلة حضارية لتنمية الثقافة بين الشعوب والمجتمعات المختلفة حيث تكتسب الدول السياحية المهارات الثقافية والخبرات المختلفة من سائحي الدول القادمين إليها مثل اللغة والأفكار السليمة[1].

- تعمل السياحة على نقل التقنية حيث تساهم السياحة- خاصة في حالة السماح للشركات الأجنبية بالاستثمار أو المشاركة في المشاريع السياحية- في نقل التقنية سواء كانت في صور معارف ومهارات أو بصورة الآلات ومعدات، كما تساهم في تطوير طرق العمل الحالية في الأنشطة السياحية وتحسينها وإيجاد نوع جديد من طرق تقديم الخدمات والسلع السياحية وبيعها.

- تؤدي السياحة دورا مهما في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعد من القطاعات المهمة التي توفر عائدات سريعة للاستثمار مع تكلفة أقل.

- التأثير على ميزان المدفوعات من خلال الحركة السياحية الصادرة والواردة وتسعى كل الدول لأن تكون هذه الأخيرة أكبر حتى يكون هذا التأثير إيجابيا.

- تؤدي السياحة إلى تنمية عدد كبير من الخدمات المتكاملة وكثيفة العمالة بمختلف مستوياتها وبالتالي القضاء على البطالة وما ينجر عنها من آفات اجتماعية خطيرة[2]

3- نشأة السياحة وتطورها:

تنقل الإنسان في القديم بصفة تلقائية وبدائية مستعملا في ذلك الدواب لقضاء حاجاته، أما في العصور الوسطى فقد شهد قيام الثورة الصناعية وفترة اختراع السفن والقطارات، ما شجع الإنسان على السفر والتنقل، كما ساعد ظهور الطباعة في القرن الخامس عشر على كتابة ووصف الرحلات الشهيرة للعديد من الرحالة العرب وغير العرب عبر رحلات بحرية لأغراض مختلفة مما ساعد على ازدهار هذا النشاط وتطوره.

أما في الوقت الحالي فقد ازدهرت صناعة السياحة بظهور الطائرات مما أدى إلى زيادة الحركة السياحية واتساع أفق الإنسان إلى تحسين مستوى معيشته كما كان للأبعاد البيئية دور في ترقية هذا القطاع[3].

---

[1] – رؤوف محمد علي الانصاري، "السياحة ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية". متحصل عليه: تاريخ زيارة الموقع:19-07-2017

http://www.sutuur.com/Inverstigations-ports/5491-news.htm

[2] – هاني نوال، مرجع سابق.

[3] – محمد العطا، "صناعة السياحة وأهميتها الاقتصادية". الندوة العلمية أثر الأعمال الإرهابية على السياحة. مركز الدراسات والبحوث، دمشق 2010/07/06. ص ص 4-7.

4- تعريف التنمية السياحة:

هي توفير التسهيلات والخدمات لإشباع حاجات ورغبات السياح، وتشمل كذلك بعض تأثيرات السياحة مثل: إيجاد فرص عمل جديدة ودخول جديدة.

فالتنمية السياحية هي الارتقاء والتوسع بالخدمات السياحية واحتياجاتها. وتتطلب التنمية السياحية تدخل التخطيط السياحي باعتباره أسلوبا علمياً يستهدف تحقيق أكبر معدل ممكن من النمو السياحي بأقل تكلفة

وبالتالي فالتخطيط السياحي يعتبر ضرورة من ضرورات التنمية السياحية الرشيدة لمواجهة المنافسة في السوق السياحية الدولية[1].

5- تعريف الاستثمار السياحي:

هو سلسلة من المصروفات على المشروعات السياحية، تعقبها سلسلة من الإيرادات في فترات زمنية متعاقبة، أي هو تأجيل لعوائد ومنافع فورية لكي تتحقق من هذه المشروعات في المستقبل بصورة مرضية

تتَّسم بالتنظيم وتعظيم النتائج، بتخصيص جانب من الموارد المتاحة في استخدامات معينة[2].

هو أي إنفاق يهدف إلى توسيع وتطوير منظومة عرض المنتجات، والخدمات والتجارب السياحية المحلية، والدولية الخاصة بصناعة السياحة الوطنية [3]

تتنوع مجالات الاستثمار السياحي وتتعدد أشكالها بحيث تمثل الاستثمار في بناء وتشغيل وتطوير الفنادق والمطاعم ومراكز الرياضية والترويح والقرى السياحية. .. بالإضافة إلى المشروعات الكبرى مثل تخطيط المدن السياحية المتكاملة، هذا بالإضافة إلى شركات السياحة ووكالات السفر ووسائل النقل السياحي إلى غير ذلك[4].

---

[1] - نور الدين هرمز،" التخطيط السياحي والتنمية السياحية". مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية. سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 28، العدد: 3، 2006. ص ص 18-19.

[2] - مصطفى أحمد السيد مكاوي، "الاستثمار السياحي في مصر والدول العربية الأهمية والتحديات ورؤية التطوير". دراسات إستراتيجية. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد:193، 2014. ص 13.

[3] - المرجع نفسه، ص 14.

[4] - عباس علي محمد، الأمن والتنمية: دراسة حالة العراق. العراق: مركز العراق للدراسات، 2013. ص 26.

1-3- ماهية التنمية المحلية LOCAL DEVELOPMENT

هناك عدة محاولات لتحديد مفهوم التنمية المحلية وذلك لما له من أهمية في تحسين ورفع مستوى حياة الأفراد وتطوير المجتمع المحلي ككل. وذلك حسب منطلقات واتجاهات ورؤى كل باحث. وكغيره من المفاهيم فقد تنوعت وتعددت التعريفات، وقبل التطرق لمفهوم التنمية المحلية لا بد من تحديد مفهوم التنمية أولا.

1- مفهوم التنمية DEVELOPMENT:

تعرف التنمية على أنها:"عملية شاملة تهدف إلى إحداث تغيرات هيكلية لكل جوانب الحياة من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المالية والمادية والبشرية وتعزيز ذلك بإطار تكنولوجي متطور لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المطلوبة[1]

كما تعرف التنمية أيضا بأنها جهدا واعيا مخططا له لتحسين ظروف المستقبل وتقوم على توظيف كافة الجهود وتوسيع مجالات النشاط الإنساني، وتعزيز القدرات الإنسانية ومشاركة فعالة من المجتمع سواء في السعي الى تحقيق الأهداف أو المشاركة في جني ثمارها

2- تعريف التنمية المحلية:

وقبل تعريف التنمية المحلية يجدر بنا ان نعرف المجتمع المحلي الذي ترجع اليه عوائد التنمية المحلية.

يمثل مفهوم المجتمع أهم المصطلحات المحورية التي تدور حولها موضوعات وقضايا التغيير المخطط، ويرجع تطور استعماله بالضرورة إلى ميدانين من ميادين العلوم الاجتماعية وهما علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، وبالرغم من أنّ علماء الاجتماع يدرسون أجزاءً كبيرة من المجتمع ولطبيعة العلاقات بين أجزائه، إلا أنّه أي المجتمع يعتبر أكبر وحدة اجتماعية. فالمجتمع نموذجيا هو الأكمل والوحدة الرئيسية في التحليل السيسيولوجيا يدلّ مصطلح المجتمع على كلّ " تجمع إنساني يضم أفرادا تجمعهم نفس الممارسات والتاريخ واللغة المشتركة وتضبطهم قوانين وقواعد واضحة[2].

أمّا مفهوم المجتمع المحلّي فهو لفظ قديم في اللغة الإنجليزية يستخدم ليشير إلى معان مختلفة في لغة الحياة اليومية، ومن بين التعريفات التي وضعت للمجتمع المحلي هي:

[1] – رواء زكي يونس الطويل، التنمية المستدامة والأمن الاقتصادي في ظل الديمقراطية وحقوق الانسان. الأردن: دار زهران، 2010. ص 276.

[2] *–François Gresle et Michel Panouff, Dictionnaire des sciences humaines,édition Nathan,1994,p1218*

عبارة عن نسق اجتماعي يشتمل على عدد كاف من البناءات الاجتماعية النظامية لأفراد وجماعات وتنظيمات، يستهدف إشباع حاجاتهم من خلال تكوين علاقات متبادلة تشمل بناء النسق الكلي ولذلك فالمجتمع المحلي هو أصغر وحدة للبناء الاجتماعي داخل أي مجتمع أستطيع أن تعتمد على نفسها[1]

أما تنمية المجتمع المحلي فيعرفها "ماري روس Mary Ross بأنها العملية التي يتمكن من خلالها أفراد المجتمع المحلي من تحديد الحاجات والأهداف وترتيبها وفقا لأولوياتهم وهو ما يشجّع روح التعاون والتضامن في المجتمع[2]

عرفت التنمية المحلية من طرف العديد من الكتاب والباحثين حسب منطلقاتهم الفكرية ومجالاتهم واهتماماتهم أنها: "عملية لتشجيع أبناء المجتمع المحلي على اتخاذ خطوات تجعل حياتها المادية والروحية أكثر معنى معتمدين في ذلك على أنفسهم والتنمية هي الكيفية التي يعالج بها المشاكل[3].

كما عرفت وكالة التنمية الدولية للولايات المتحدة الأمريكية التنمية المحلية أنها: عينة للعمل الاجتماعي تساعد الناس في المجتمع على تنظيم أنفسهم للقيام بعمليات التخطيط والتنفيذ، حيث يقومون بتحديد احتياجاتهم الجماعية والفردية والتعرف على مشاكلهم، كما يقومون برسم الخطط الكفيلة بسد هذه الاحتياجات وعلاج تلك المشكلات وتنفيذ هذه الخطط معتمدين في ذلك على الموارد الذاتية للمجتمع إلى أقصى حد ممكن واستكمال هذه الموارد عن طريق الخدمات والمساعدات المادية التي تقدمها الهيئات الحكومية خارج نطاق المجتمع المحلي[4] .

التنمية المحلية هي العملية التي من خلالها يشارك المجتمع في تشكيل بيئتها الخاصة لتحسين نوعية حياة المقيمين بها، هذا النهج هو في المقام الأول ظاهرة إنسانية من حيث المشاريع والعمل أكثر من المؤسسات والسياسات، ويتم حشد جميع أصحاب المصلحة في المجتمع من كل الأحياء[5].

---

[1] – سامية محمد جابر، علم الاجتماع المعاصر. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1996، ص 165.

[2] –*Mary Ross: Community organization, Theory and Principle, Harger and brothers, New York, 1955, P 39*

[3] – رشاد أحمد عبد اللطيف، التنمية المحلية. الإسكندرية: دار الوفاء، 2011. ص 79.

[4] – عبد الهادي الجوهري، أحمد رفعت عبد الجواد وآخرون، دراسات في التنمية ألاجتماعية.الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2001.ص 56.

[5] –*Paul Prévost , Le développement local. Le groupe de travail du développement local. sommet de Montréal .9 avril 2002. P 1.*

3- مبادئ وركائز التنمية المحلية:

أ- مبادئ التنمية المحلية:

تقوم التنمية المحلية على مجموعة من المبادئ تتمثل في:

-مبدأ الشمول: ويعني ضرورة تناول قية التنمية من جميع جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[1]

- مبدأ التكامل: ويعني تكامل بين المجتمع الريفي مع المجتمع الحضري[2]

- مبدأ التوازن: بمعنى الاهتمام بجوانب التنمية حسب حاجة المجتمع، لكل مجتمع احتياجات تفرض وزنا خاصا لكل جانب منها فمثلا المجتمعات الفقيرة تحتل قضايا التنمية الاقتصادية فيها وزنا أكبر على ما عداها.

- مبدأ التنسيق: يهدف هذا المبدأ الى توفير جو من يسمح بتعاون جميع الأجهزة القائمة على خدمة الشعب، وتضافر جهودها بما يمنع ازدواج الخدمة أو تضاربها أو تداخلها لان ذللك يؤدي الى زيادة تكاليف الخدمة وتشتيت ولاءات المواطنين وتبديد الطاقات[3]

- مبدأ التقبل: ويعني قيام بمن يعمل بتنمية المجتمع بتقبل المجتمع كما هو لا كما يجب أن يكون عليه بغض النظر عن سلوك أفراده أو معتقداته أو قيمه وإذا عر أفراد المجتمع بتقبل العاملين لهم تنمو الثقة ويتم التعاون وتزداد عمليات المشاركة في تنمية المجتمع[4]

ب- ركائز التنمية المحلية:

لتحقيق التنمية المحلية لا بد من توفر مجموعة من الركائز التي يمكن تحديدها كما يلي:

-المشاركة الشعبية: يجب اشراك جميع أفراد المجتمع المحلي في العمل على وضع البرامج وتنفيذ البرامج التي تهدف الى النهوض بهم وذلك عن طريق اثارة الوعي بمستوى أفصل يتخطى حدود حياتهم التقليدية، وعن طريق اقناعهم بالحاجات الجديدة

---

[1] – عبد الهادي الجوهري،أحمد رأفت عبد الجواد،عبد المنعم بدر، دراسات في التنمية الاجتماعية:مدخل اسلامي. الاسكندرية: المكتب الجامعي ألحديث، 1999.ص 67.

[2] – المرجع نفسه، ص 67.

[3] – عبد الهادي الجوهري، أحمد رأفت عبد الجواد،عبد المنعم بدر، مرجع سابق، ص 67.

[4] – محمود محمد محمود، أحمد عبد الفتاح ناجي، التنمية في ظل عالم متغير. القاهرة:دار السحاب، 2008، ص 27.

وتدريبهم على استعمال الوسائل الحديثة في الانتاج والعدالة الاقتصادية والاجتماعية[1].

-الإسراع بالوصول إلى النتائج: وتتمثل في وضع برامج محلية تضمن خدمات سريعة النتائج كالخدمات الطبية والإسكان[2].

-تكامل مشروعات الخدمات: بحيث لا نجد خدمات مكررة ولا نوعا من التناقض والتضاد في تقديم الخدمات[3]

-الاعتماد على الموارد المحلية: بحيث تعتمد على الموارد المحلية سواء كانت مادية أو بشرية ويؤدي الى نفع اقتصادي من حيث التقليل من تكلفة المشروعات ويعطيها مجالات وظيفية أوسع[4].

ثانيا- السياسة التنموية السياحية لدولة الإمارات العربية المتحدة:

2-1- المبادئ العامة للدولة:

تأسست دولة الإمارات العربية المتحدة، على مبادئ التسامح والانفتاح تجاه الشعوب والثقافات المختلفة، حيث تنبع هذه المبادئ من رغبة الدولة في بناء علاقات سياسية واقتصادية واجتماعية على الصعيد الدولي، كأداة لإرساء أسس الاستقرار والتنمية والتعايش السلمي.

ويعد الانفتاح على العالم من السمات الأصيلة في سياسة الدولة الخارجية، وهو يعكس طبيعة مجتمعها المحلي الذي يتسم بالانفتاح على الثقافات والحضارات المختلفة، كما يعكس الرسالة السامية التي تحملها الدولة منذ عهد المغفور له بإذن الله تعالى الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، والتي تتمثل في الدعوة إلى السلام العالمي والعمل من أجله من خلال إقامة علاقات واسعة والتواصل مع دول العالم المختلفة وتحقيق الاستقرار في المنطقة.

كما تؤمن دولة الإمارات العربية المتحدة أن انفتاح الدول والمجتمعات على بعضها بعضا من شأنه أن يعمق أواصر الصداقة والتقارب، ويكرس الصور الإيجابية المتبادلة فيما بينها، على نحو يدعم أجواء السلام والتفاهم والحوار على المستوى العالمي، فيما يؤدي

---

[1] - رحماني موسى، السبتي وسيلة، " تمويل التنمية المحلية المستدامة من منظور إسلامي". مجلة العلوم الإنسانية. العدد:23، نوفمبر 2011. ص 295.

[2] - أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمع المحلي:الاتجاهات المعاصرة -الإستراتيجية-نماذج الممارسة. الإسكندرية:المكتبة الجامعية، 2000. ص 47.

[3] - رحماني موسى، السبتي وسيلة، مرجع سابق، ص 295.

[4] - أحمد مصطفى خاطر، مرجع سابق، ص48.

الانغلاق والتقوقع على الذات إلى زيادة عوامل الصدام والخلاف وتكريس الصور النمطية السلبية بين المجتمعات المختلفة وتأكيداً لهذه الرؤية، تعمل دولة الإمارات العربية المتحدة على مدّ جسور التواصل والانفتاح مع مختلف دول العالم وشعوبه، وترجمة ذلك إلى أفعال وسياسات على المستويين الداخلي والخارجي، حيث ترتبط الدولة حالياً بعلاقات دبلوماسية مع ما يقرب من 182 دولة[1].

دورها الإنساني العالمي، حتى أصبحت عنواناً للخير والعطاء، حيث بلغت التقديرات النهائية لمساعدات الإمارات الإجمالية في عام 2011 ما يزيد على 7.74 مليار درهم 2.11 مليار دولار أمريكي. وقد بلغت نسبة المساعدات الخارجية للدولة خلال عام 2011 0.62% من ناتجها المحلي الإجمالي.

أما داخلياً، فتمتلك الدولة سجلاً حافلاً وراسخاً من التعايش والتسامح الديني والثقافي بين سكانها. حيث يقيم حالياً على أرضها أكثر من 200 جنسية، وفّرت لهم الدولة قانوناً يحمي معتقداتهم ويحترم أعرافهم وتقاليدهم ويوفر لهم حرية ممارسة شعائرهم في جو يتسم بالعدالة والشفافية التي لا تسمح للتعصب الديني أو المذهبي أو العرقي أن ينمو فيها. كما أن الجهود التي تبذلها الدولة من خلال الفنون والثقافة والسياسات التعليمية، ساهمت في إيجاد مستوى أعمق من التفاهم والتسامح وأدت إلى رفع مستوى الوعي والاحتفال بالتراث العالمي، فضلاً عن تراثها الخاص. وتجسد دولة الإمارات العربية المتحدة مثالاً حياً للتفاعل الإيجابي والبنّاء بين الثقافات المختلفة واللغات والأجناس والأعراق والمعتقدات، وهو ما يؤدي إلى تناغم وتعايش سلمي في هذا المجتمع المتنوع [2]

2-2- التنمية السياحية في دولة الإمارات العربية المتحدة:

إن دولة الإمارات العربية المتحدة تنتهج الاقتصاد المفتوح القائم على أساس حرية التجارة والتبادل التجاري والانسياب السهل للأموال والخدمات بغية تطوير الاقتصاد القومي وتنويع مصادر الدخل. كما تهتم الإمارات بتحقيق التنمية الاقتصادية

[1] – السياسة العامة لدولة الإمارات العربية المتحدة. متحصل عليه :تاريخ زيارة الموقع:24-07-2017
https://www.cpc.gov.ae/ar-ae/theuae/Pages/government.aspx

[2] – التقرير الأولي لدولة الإمارات العربية المتحدة بشأن الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. متحصل عليه: تاريخ زيارة الموقع: 30-07-2017.
www.ohchr.org/Documents/HRBodies/.../CRPD-C-ARE

والاجتماعية على أساس متوازن بالنسبة للدولة ككل وعلى مستوى الإمارات، وأن يتم النمو الاجتماعي المتوازن جنباً إلى جنب مع التنمية الاقتصادية[1]

وكانت الإمارات قد انضمت لقائمة أفضل 15 اقتصاداً في العالم، بعدما صنفت بين أفضل 20 دولة وفق تقرير التنافسية العالمي 2014 – 2015، الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، وفي تسعة تقارير عالمية أخرى للتنافسية، من بين 12 تقريراً رئيسياً تصدر سنوياً عن المؤسسات الدولية، حيث تقدمت في العام 2014-2015 إلى المرتبة 12 عالمياً مقارنة مع المرتبة 19 في العام 2013 – 2014 في الترتيب العام وحققت الإنجازات التالية:

- الأولى عالمياً في جودة الطرق، وغياب الجريمة المنظمة، واحتواء آثار التضخم.
- الثانية عالمياً في الاستثمار الأجنبي المباشر.
- الثانية عالمياً في قلة تأثير الجريمة على قطاع الأعمال.
- الثالثة عالمياً في مؤشر مشتريات الحكومة من التكنولوجيا المتقدمة
- الثالثة عالمياً في البنية التحتية للنقل الجوي.
- الأولى عالمياً في جودة الطرق ومؤشر جودة البنية التحتية للنقل الجوي 2015.[2]

تدعم هذه المقومات السياحية المتنوعة بنية تحتية عالمية، تبدأ مع لحظة الوصول السائح عبر ناقلات وطنية هي الأفضل عالمياً ومطارات دولية ذات الإمكانات والمعايير العالمية، فضلاً عن الفنادق المتعددة بفئاتها المختلفة، وكذلك الخدمات الفائقة الجودة، فضلاً عن تقاليد الضيافة والترحاب الإماراتية، وعوامل الأمن والاستقرار الأمان التي تأتي في صدارة أولويات السائح [3]

يشير تقرير التنافسية العالمية لعام 20132012 /في مجال السياحة والسفر ,إلى أن دولة الإمارات قفزت 12 درجة على الدليل السنوي في مجال تحسين إدارات الأجهزة الرسمية :

---

[1] – الإمارات في تقارير التنافسية العالمية ". متحصل عليه: تاريخ زيارة الموقع:24-07-2017.
http://government.ae/governance

[2] – المرجع نفسه.

[3] – مصطفى عبد العظيم، "السياحة في الإمارات.. سبعة مقاصد لوجهة واحدة". متحصل عليه: تاريخ زيارة الموقع: 31 ماي 2017.
http://www.alittihad.ae/details.php?id=16709&y=2016&article=full

- حوسبة إدارات الأجهزة الحكومية.
- رقمنة المعلومات.
- مشروع الدرهم الالكتروني.
- الحوسبة السحابية للحكومة الإماراتية.
- شبكة المعلومات الحكومية Government Information Network GIN تدريب العنصر البشري في المنظمات الحكومية.

أهم المشروعات لدعم السياحة الإلكترونية:

الخدمات الإلكترونية التي تقدمها دائرة السياحة والتسويق بدبي من خلال موقعها علي شبكة الانترنت www.dubaitourism.ae أهمها:

- خدمة الصور.
- خدمة الكاميرا الحية.
- خدمة الفيديو.
- خدمة الكتيبات الإلكترونية.
- خريطة دبي.
- حجوزات الفنادق إلكترونيا.
- إمكانية استقبال الشكاوي إلكترونيا والرد عليها من خلال الموقع الالكتروني.
- البوابة الإلكترونية لمطارات دبي وما توفره من راحة للمسافرين.
- استحداث دبلوم للسياحة الإلكترونية بالتعاون مع دائرة السياحة والتسويق التجاري يركز على تعزيز مفهوم الإبداع والابتكار لدى موظفي الدائرة وتطوير مهاراتهم في مجال العلاقات مع العملاء والتواصل الاجتماعي مع الجمهور[1]

ثالثا-الاستثمار السياحي كآلية لتحقيق التنمية المحلية في دولة الإمارات العربية المتحدة:

3-1- الإطار المؤسسي:

تعمل في قطاع السياحة بالدولة عدة مؤسسات وهيئات حكومية، من أهمها هيئة أبو ظبي للسياحة، وشركة التطوير والاستثمار السياحي أبو ظبي، وشركة أبو ظبي الوطنية

[1] – أحمد أحمد هاشم "دور الحكومة الإلكترونية وأدواتها في تطوير سياحة الإمارات – الدروس المستفادة". متحصل عليه: تاريخ زيارة الموقع: 31-05-2017.

https://ictinourlives.files.wordpress.com

للفنادق، ودائرة السياحة والتسويق التجاري بدبي، وهيئة الإنماء التجاري والسياحي بالشارقة، ومكتب الفجيرة السياحي، ودائرة السياحة برأس الخيمة[1].

كما أن الحكومة قامت بتطوير الإطار القانوني والتشريعي، حيث أدت السياسات والإجراءات والأحكام القانونية المتبعة إلى خلق مناخ موات ومنفتح يدعم الاستثمار الأجنبي. كالحرية الممنوحة للشركات الأجنبية في تحويل رؤوس أموالها والأرباح التي حققتها داخل الدولة إلى الخارج دون قيد أو شرط. كما وفر التملك الكامل للمشاريع وان كان مقتصرا على المناطق الحرة وعدد معين من المشاريع العقارية حوافز كبيرة للاستثمار الأجنبي[2].

وساهمت السياسة المالية من خلال الإعفاءات الضريبية في رفع ربحية مشاريع القطاع الخاص وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية[3].

3-2- الاستثمار المحلي:

وعلى جانب الاستثمارات المحلية، فقد نفذت الدولة استثمارات بلغت حوالي **309.2** مليار درهم عام **2012**، وبزيادة بلغت نسبتها **9.8**% مقارنة بعام **2011**. والتي عكست بشكل واضح اهتمامات التنمية في الدولة، حيث استحوذت القطاعات الانتاجية على حوالي **38**% من إجمالي تلك الاستثمارات، خاصة في مجالات الصناعة والنفط والكهرباء والماء. كما مثل قطاع الخدمات الانتاجية ما نسبته **41.8**% من إجمالي الاستثمارات عام **2012**، وخاصة في مجالي العقارات والنقل والمواصلات[4].

---

[1] - قطاع شؤون السياسات الاقتصادية، إدارة التخطيط ودعم القرار، "التطورات الاقتصادية والاجتماعية بدولة الإمارات العربية المتحدة 2005-2010" تقرير. وزارة الاقتصاد. 2012. ص 73.

[2] - أحمد أبو بكر علي بدوي، "القطاع الخاص ودوره في السياسة الاقتصادية في دولة الإمارات العربية المتحدة". مؤتمر السياسات الاقتصادية التنموية بدولة الإمارات العربية المتحدة. أبو ظبي 30 يونيو 2010.ص 11.

[3] - المرجع نفسه، ص 14.

[4] - دائرة التنفيذ الاقتصادية، "42 سنة من الازدهار والتنمية". الاقتصادية. العدد: 3، ديسمبر 2013. ص 5.

إجمالي الاستثمارات المالية في قطاع السياحة والسفر وإسهام القطاع

في الناتج المحلي الإجمالي في دولة الإمارات العربية المتحدة

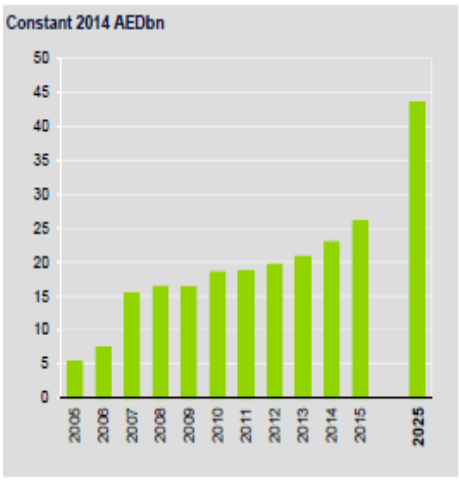

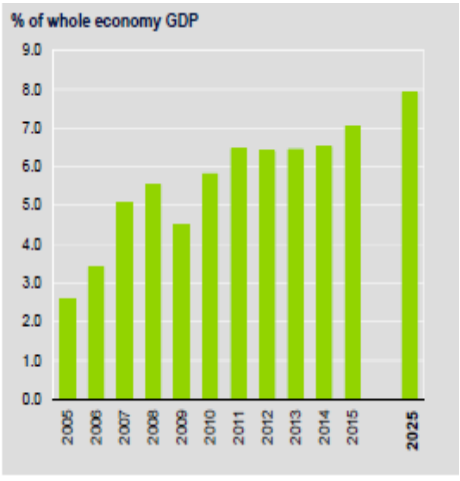

المصدر[1]:

WTTC:Travel & Tourisme ECONOMIC IMPACT 2015 UNITED ARAB EMIRATES

3-3- الاستثمار الأجنبي:

كشف تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2009 أن تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الإمارات العربية المتحدة بنسبة3.4٪ إلى 13.7 مليار دولار يعزى إلى الآثار السلبية التي خلفتها الأزمة المالية العالمية على النشاط السياحي والعقاري والمصرفي وخاصة في إمارة دبي[2].

إلا انه عاود النمو بشكل كبير خلال النصف الثاني من عام 2009 وبدا ذلك واضحاً في ارتفاع نصيب دولة الإمارات العربية المتحدة من إجمالي عدد السائحين القادمين إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى نحو 20 ٪ وفقاً لبيانات مؤسسة "يزنس مونيتور إنترناشيونال" وقدّر "مجلس السياحة والسفر العالمي" الإيرادات السياحية الإماراتية في نهاية عام 2010 بنحو 22.2 مليار دولار ما يعني أن هذه الإيرادات قد تخطت مستوياتها خلال الفترة التي سبقت الأزمة المالية.

[1] -*WORLD TRAVEL & TOURISM COUNCIL , Travel & Tourisme ECONOMIC IMPACT 2015 UNITED ARAB EMIRATES.P5..*

[2] – هاني نوال، مرجع سابق. ص 76.

واستمراراً للأداء السياحي المزدهر فإن الإمارات العربية المتحدة تخطط لضخ 233 مليار دولار كاستثمارات سياحية جديدة على مدار العقد الجاري وفقاً لبيانات " دائرة السياحة والتسويق التجاري" بإمارة دبي، وهو ما يزيد على أربعة أخماس إجمالي الاستثمارات السياحية المزمع تنفيذها في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على مدار العقد، ويضعها في مقدمة دول منطقة الشرق الأوسط كأكبر مستثمر في قطاع السياحة وفقا لبيانات " مجلس السياحة والسفر العالمي" [1]

وتشير الأرقام الواردة في تقرير الاستثمار العالمي لعام 2014 إلى أن دولة الإمارات العربية المتحدة وخلال عام 2013 قد أصبحت الوجهة الثانية على مستوى دول غرب أسيا في قيمة التدفقات السنوية للاستثمارات العالمية بعد تركيا والأولى عربيا، وحققت دولة الإمارات العربية المتحدة نموا ملحوظا في جذبها للاستثمارات الأجنبية، حيث نمت قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى الدولة بنسبة ٪162. لترتفع قيمها من 4 مليار دولار في عام 2009 إلى 10.49 مليار دولار خلال عام2013 كما بلغ رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى الدولة حتى نهاية عام 2013 قرابة 105.5 مليار دولار، وقيمة رصيد الاستثمارات الإماراتية في الخارج 63.2 مليار دولار لنهاية 2013 وتتربع على صدارة قائمة الدول العربية المستثمرة في الخارج من حيث الرصيد[2].

ونتيجة لهذا الاستثمار السخي يتوقع أن يحقق القطاع نموا في ناتجه المحلي الإجمالي بنحو٪5.7 سنوياً على مدار العقد الجاري، ليرتفع ناتجه إلى نحو 140 مليار دولار وليصل إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي للدولة ككل إلى نحو 12.1 ٪ في عام 2021 وأن يولد فرص عمل جديدة يقدر عددها بنحو 316 فرصة ليستوعب القطاع نسبة كبيرة من المنضمين الجدد في سوق العمل الوطنية. ويقلص من فرص زيادة معدلات البطالة في الدولة[3].

ويعد من أسباب الاستثمار في دولة الإمارات العربية المتحدة الاستقرار السياسي والاقتصادي والموقع الجغرافي الاستراتيجي للدولة كمدخل للأسواق الإقليمية، ووجود

[1] – ملحق أخبار الساعة، " 42 عاما من التنمية اقتصاد معرفي مستدام". نشريه تحليلية يومية. الثلاثاء 19 نوفمبر 2013. ص 11.

[2] – أحمد العنانبة، "دراسة الفرص التصديرية-الإمارات ودول الافتا". وزارة الاقتصاد-إدارة التحليل والمعلومات التجارية والصناعية. العدد: 6، نوفمبر 2014. ص24.

[3] – ملحق أخبار الساعة، مرجع السابق.

الفرص المتاحة للاستثمار في كافة القطاعات، وكذلك سهولة الإجراءات للاستثمار، والبنية التحتية[1] المتوفرة وفوزها في استضافة معرض إكسبو 2020.

خاتمة:

من خلال ما تقدم يمكن القول أن قطاع السياحة رافدا من روافد التنمية المحلية، ومصدرا لتنويع الاقتصاد القومي، فالسياحة تتضمن النواحي المادية والمعنوية للأفراد والمجتمعات على حد سواء. والتنمية السياحية الرشيدة هي التي تقوم على المنافسة في الأسواق العالمية، بمعايير ومواصفات دولية، وبمشاركة المجتمع المحلي في تحديد احتياجاته ومتطلباته.

وعلى خلفية الاهتمام بقطاع السياحة في دولة الإمارات العربية المتحدة نخلص إلى ما يلي:

- إن القطاع السياحي في دولة الإمارات يقدم نموذجاً متميزا فهو يعكس اهتمام المسئولين والقائمين عليه. وتأكيدهم على ضرورة تنويع عوامل الجذب السياحي بالمنطقة، من خلال إستراتيجية سياحية تكاملية يتم التعاون فيها بين كل المؤسسات والهيئات في القطاعين العام والخاص ضمن شراكات قوية، من شأنها دعم وتعزيز الاقتصاد الإماراتي.
- استفادة الإمارات من الطفرة النفطية، حيث تبنت الدولة سياسة توسعية ركزت فيها على ضخ أموال كبيرة من العوائد النفطية لتطوير وترقية البنية التحتية، من اجل خلق المناخ الملائم لجذب الاستثمارات السياحية الأجنبية.
- مكن تطوير الإطار القانوني والتشريعي للاستثمار السياحي المحلي والأجنبي من سهولة الإجراءات والأعمال وبالتالي النهوض بالقطاع السياحي
- توجه الدولة نحو الانفتاح على الاقتصاد العالمي، وعلى الثقافات والحضارات المختلفة، من دعائم الاستقرار السياسي والاقتصادي بما يزيد من فرص تدفق الاستثمارات السياحية الأجنبية، التي تدعم القطاع السياحي ويحقق التنمية المحلية في الإمارات.
- يعكس ارتفاع وتيرة الاستثمارات السياحية الأجنبية في المنطقة بشكل واضح اهتمامات التنمية في الدولة، من خلال زيادة الناتج المحلي الإجمالي للدولة، وانخفاض معدلات البطالة.

[1] – أحمد العنانبة، مرجع سابق. ص 25.

الاستنتاجات:

- ✓ **لا توجد إستراتيجية واحدة للتنمية السياحية يمكن اعتمادها في جميع الدول، وإنما لكل دولة خصوصيتها بما يتناسب مع ظروفها الجغرافية والمناخية والبيئية والاجتماعية والاقتصادية والتمويلية. وبما يتلاءم واحتياجاتها مع الطلب السياحي الخارجي والداخلي.**
- ✓ **تعتمد استراتيجيات التنمية السياحية على التخطيط العلمي السليم، وربط القطاع السياحي مع القطاعات الأخرى، تحقيق الأهداف والأفاق المستقبلية للقطاع.**
- ✓ **حوكمة الاستثمار السياحي المحلي والأجنبي في إطار من الشفافية، المساءلة، المحاسبة، ومشاركة المجتمع المحلي من شأنه تحقيق تنمية المحلية لأي دولة.**

قائمة المراجع:

أولا - المراجع بالعربية:

1-الكتب:

1- الجوهري عبد الهادي، عبد الجواد أحمد رفعت،..و آخرون، دراسات في التنمية ألاجتماعية. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2001.

2- الجوهري عبد الهادي، احمد رأفت عبد الجواد، بدر عبد المنعم، دراسات في التنمية الاجتماعية: مدخل إسلامي. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1999.

3- الطويل رواء زكي يونس، التنمية المستدامة والأمن الاقتصادي في ظل الديمقراطية وحقوق الانسان. الأردن: دار زهران، 2010.

4- جابر محمد سامية، علم الاجتماع المعاصر. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1996.

5-خاطر أحمد مصطفى، تنمية المجتمع المحلي: الاتجاهات المعاصرة، الإستراتيجية، نماذج الممارسة. الإسكندرية: المكتبة الجامعية، 2000.

6-عباس علي محمد، الأمن والتنمية: دراسة حالة العراق. العراق:مركز العراق للدراسات، 2013.

7- عبد اللطيف رشاد أحمد، التنمية المحلية.الإسكندرية: دار الوفاء، 2011.

8- محمود محمد محمود، عبد الفتاح أحمد، التنمية في ظل عالم متغير. القاهرة: دار السحاب، 2008.

2- المجلات والدوريات

1- السيد مكاوي مصطفى أحمد، "الاستثمار السياحي في مصر والدول العربية الأهمية والتحديات ورؤية التطوير". دراسات إستراتيجية. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد:193، 2014.

2- العنانبة أحمد، "دراسة الفرص التصديرية-الإمارات ودول الافتا". وزارة الاقتصاد-إدارة التحليل والمعلومات التجارية والصناعية. العدد: 6، نوفمبر 2014.

3-دائرة التنفيذ الاقتصادية، "42 سنة من الازدهار والتنمية". الاقتصادية. العدد: 3، ديسمبر 2013.

4- رحماني موسى، السبتي وسيلة، " تمويل التنمية المحلية المستدامة من منظور إسلامي". مجلة العلوم الإنسانية. العدد:23، نوفمبر 2011.

5-ملحق أخبار الساعة، " 42 عاما من التنمية اقتصاد معرفي مستدام". نشريه تحليلية يومية. الثلاثاء 19 نوفمبر 2013.

6- هاني نوال، "تنافسية القطاع السياحي في الدول العربية". مجلة الباحث. العدد: 13، 2013.

7- هرمز نور الدين،" التخطيط السياحي والتنمية السياحية". مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية. سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 28، العدد: 3، 2006.

3-المؤتمرات والملتقيات:

1- البراوي أنمار أمين، 'محددات الحوكمة دراسة قياسية لعينة مختارة من الدول'. المؤتمر العلمي الدولي عولمة الإدارة في عصر المعرفة. جامعة الجنان. طرابلس- لبنان. 15-17 ديسمبر2012.

2- العطا محمد، "صناعة السياحة وأهميتها الاقتصادية". الندوة العلمية أثر الأعمال الإرهابية على السياحة. مركز الدراسات والبحوث، دمشق 2010/07/06.

3- بدوي أحمد أبو بكر علي، "القطاع الخاص ودوره في السياسة الاقتصادية في دولة الإمارات العربية المتحدة". مؤتمر السياسات الاقتصادية التنموية بدولة الإمارات العربية المتحدة. أبو ظبي 30 يونيو 2010.

4- طالب دليلة، وهراني عبد الكريم، "السياحة أحد محركات التنمية المستدامة نحو سياحية مستدامة". الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات. الطبعة الثانية: نمو المؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي، المنعقد بجامعة ورقلة يومي 22 و23 نوفمبر 2011.

5-قطاع شؤون السياسات الاقتصادية، إدارة التخطيط ودعم القرار، "التطورات الاقتصادية والاجتماعية بدولة الإمارات العربية المتحدة 2005-2010" تقرير. وزارة الاقتصاد. 2012.

6- برنامج الديمقراطية وحقوق الإنسان كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة. د.ت. ن.

4-الدراسات غير المنشورة:

1- بن عبد العزيز خيرة ،" الحكم الراشد بين المفهوم الغربي والإسلامي دراسة مقارنة ". أطروحة دكتوراه قسم العلوم السياسية. جامعة الحاج لخضر -باتنة -2013-2014.

2- عشي صليحة،" الأداء والأثر الاقتصادي والاجتماعي للسياحة في- الجزائر، تونس، المغرب". أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية والتجارية.جامعة الحاج لخضر-باتنة- 2011/2010.

4-مواقع الانترنت:

1- الأنصاري رؤوف محمد علي، "السياحة ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية". متحصل عليه: تاريخ زيارة الموقع:19-07-2017.

http://www.sutuur.com/Inverstigations-ports/5491-news.htm

2- الياسري أكرم، " التحول من الحكومة المحلية الى الحوكمة المحلية الرشيدة". متحصل عليه:تاريخ زيارة الموقع: 24-07-2017.

http://tourism.uokerbala.edu.iq/index.php/2014-09-20-07-06-36/136-2014-09-19-16-11-22/684-2015-02-12-16-11-23t

3- عبد العظيم مصطفى، "السياحة في الإمارات.. سبعة مقاصد لوجهة واحدة". متحصل عليه: تاريخ زيارة الموقع: 31 مايو 2017.

http://www.alittihad.ae/details.php?id=16709&y=2016&article=full

4- هاشم أحمد أحمد، "دور الحكومة الإلكترونية وأدواتها في تطوير سياحة الإمارات – الدروس المستفادة". متحصل عليه: تاريخ زيارة الموقع: 31-05-2017.

https://ictinourlives.files.wordpress.com

5- الإمارات في تقارير التنافسية العالمية ". متحصل عليه: تاريخ زيارة الموقع: 24-07-2017.

http://government.ae/governance

6-التقرير الأولي لدولة الإمارات العربية المتحدة بشأن الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. متحصل عليه: تاريخ زيارة الموقع: 30-07-2017.

www.ohchr.org/Documents/HRBodies/.../CRPD-C-ARE

7-السياسة العامة لدولة الإمارات العربية المتحدة. متحصل عليه :تاريخ زيارة الموقع: 24-07-2017

https://www.cpc.gov.ae/ar-ae/theuae/Pages/government.aspx

8-غرفة أبو ظبي، "أساسيات الحوكمة مصطلحات ومفاهيم". سلسلة النشرات التثقيفية لمركز ابو ظبي للحوكمة. متحصل عليه: تاريخ زيارة الموقع: 28-05-2017

www.adccg.ae/Publications/Doc-30-7-2013-12729.pdf

ثانيا - المراجع بالأجنبية:

1-François Gresle et Michel Panouff, Dictionnaire des sciences humaines,édition Nathan,1994,p1218.1

2-Mary Ross: Community organization, Theory and Principle, Harger and brothers,New York,1955,p392

3-Paul Prévost , Le développement local. Le groupe de travail du développement local. sommet de Montréal 9 avril 2002.p1

4-WORLD TRAVEL & TOURISM COUNCIL , Travel & Tourisme ECONOMIC IMPACT 2015 UNITED ARAB EMIRATES.P5.